

## القرار ٢٢١٥ (٢٠١٥)

الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٧٤٢٣ المعقودة في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة بشأن الحالة في ليبيا والمنطقة دون الإقليمية، ولا سيما القرارات ١٥٠٩ (٢٠٠٣) و ٢٠٦٦ (٢٠١٢) و ٢١١٦ (٢٠١٣) و ٢١٧٦ (٢٠١٤) و ٢١٧٧ (٢٠١٤) و ٢١٩٠ (٢٠١٤)،

وإذ يثني على حكومة ليبيا لتحركها الفعال لمواجهة تفشي الإيغولا في ليبيا، وإذ ينوه في هذا الصدد بتماسك شعب ليبيا وحكومتها ومؤسساتها الأمنية، وبخاصة القوات المسلحة الليبية والشرطة الوطنية الليبية،

وإذ يرحب بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والشركاء الثنائيون والمنظمات المتعددة الأطراف، بما فيها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لدعم حكومة ليبيا في مواجهتها لتفشي الإيغولا، وإذ يرحب أيضا بما يقدمه المجتمع الدولي، وخاصة لجنة بناء السلام، من إسهامات لمساعدة ليبيا في النهوض بالتزامها الإنمائي الشامل في فترة التعافي من تفشي الإيغولا وإذ يشجع بقوة على اتخاذ مزيد من الخطوات في هذا الصدد،

وإذ يشير إلى تأييده توصية الأمين العام، في قراره ٢٠٦٦ (٢٠١٢)، بتخفيض القوام العسكري لبعثة الأمم المتحدة في ليبيا على ثلاث مراحل بين آب/أغسطس ٢٠١٢ وتموز/يوليه ٢٠١٥،



وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٤ (S/2014/598) وبلاستكمال الذي قدمه إلى المجلس في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٥ وبتوصياته بشأن استئناف التخفيض التدريجي للبعثة،

وإذ يقرر أن الحالة في ليبيا ما زالت تشكل خطرا يهدد السلام والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يقر توصية الأمين العام الواردة في الاستكمال الذي قدمه بتاريخ ١٦ آذار/مارس ٢٠١٥ بشأن التخفيض التدريجي للأفراد النظاميين للبعثة وبأذن، تمشيا مع القرار ٢١٩٠ (٢٠١٤)، للأمين العام بتنفيذ المرحلة الثالثة من تخفيض هؤلاء الأفراد تدريجيا للوصول بالأفراد العسكريين إلى عدد أقصى جديد هو ٣ ٥٩٠ فردا وتخفيض أفراد الشرطة إلى عدد أقصاه ١ ٥١٥ فردا، على أن يتم الوصول إلى العدد الأقصى في الحالتين بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٥؛

٢ - يقرر ألا تشمل ولاية البعثة بعد الآن المهمة المبينة في الفقرة ١٠ (د) '١' من القرار ٢١٩٠ (٢٠١٤)؛

٣ - يؤكد توقعه أن تتولى حكومة ليبيا تماما كامل مسؤولياتها الأمنية من البعثة في موعد أقصاه ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، ويؤكد أيضا عزمه على النظر في إعادة تشكيل البعثة بصورة مستمرة وفي إعادة تشكيلها مستقبلا، وفقا لذلك؛

٤ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل تبسيط أنشطة البعثة بعناصرها المدني والشرطي والعسكري بما يعكس تماما تقليص عنصر الشرطة والعنصر العسكري وتضييق نطاق الولاية الذي تقرر القيام به في القرار ٢١٩٠ (٢٠١٤) وهذا القرار ويطلب أيضا إلى الأمين العام ضغط الوجود المدني والشرطي والعسكري للبعثة تمشيا مع نقل المسؤوليات الأمنية المشار إليه في الفقرة ٣ أعلاه؛

٥ - يدعو حكومتي كوت ديفوار وليبيا إلى مواصلة تعزيز تعاونهما، ولا سيما فيما يتعلق بالمنطقة الحدودية، ويهيب في هذا الصدد بجميع هيئات الأمم المتحدة في كوت ديفوار وليبيا، بما في ذلك جميع العناصر ذات الصلة في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيا، كل في إطار ولايته وقدراته ومناطق انتشاره، فضلا عن الفريقين القطريين للأمم المتحدة، دعم السلطات الإيفوارية والليبية حسب الاقتضاء وحيثما كان ذلك مناسباً؛

- ٦ - يؤكد من جديد أهمية ترتيبات التعاون بين البعثات في الوقت الذي يجري فيه تقليص بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وأهمية إطار التعاون بين البعثات المبين في القرار ١٦٠٩ (٢٠٠٥) ويشير في هذا الصدد إلى الأحكام ذات الصلة من القرار ٢١٦٢ (٢٠١٤)؛
- ٧ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.
-